

قضية اليوم

حواجز مالية دولية للنازحين... للبقاء ضي لبنان!

من الشبكات، يدخل الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي، إلى الساحة اللبنانية، فحاولاً تحرير مشروع «دعم للفئات الضعيفة من اللاجئين والمجتمعات المضيفة»، قائم على دفع الأموال بشكك فبأشر لنازحين سوريين، ولمدة 30 شهراً! خطورة المشروع تشمل إبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتشكك انتهاكاً للسيادة اللبنانية، وتشجيعاً للنازحين على البقاء في لبنان. وخلف الصندوق الأوروبي، يقف البنك الدولي محاولاً تسويق مشروع شبيه، لكن بحجم أكبر من مثيله

لبنان العربي

لا تتوقف محاولات «المجتمع الدولي» الهادفة إلى «ضرب» مفهوم الدولة في لبنان، والتعدي على السيادة، وفرض أجندة سياسية خارجية، من باب المساعدات آخر الفصول، ما يُحاول الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي القيام به. فقد أقر الأخير مشروعاً لتقديم «مساعات اجتماعية داعمة للفئات الضعيفة من النازحين والمجتمعات المضيفة التي تترج تحت عبء الأزمة السورية في لبنان». المشروع المُعدّ في وثيقة من 53 صفحة (حصلت «الأخبار» على نسخة منها)، قائم على فكرة أساسية: تخطي وجود «دولة لبنانية»، والقيام بنحويلات نقدية فباشرة (Cash

المشروع يوجّه لنازحين السوريين رسالة بأن إقامتهم في لبنان ستطول

(Transfer) لعائلات سورية ولبنانية، من خلال تكريس برنامج الأغذية العالمي (WFP)، الجهة «الراعية» لكل ما له علاقة بمساعدات النازحين السوريين. فبرنامج الأغذية العالمي هو «الشريك المُعدّ»، لمشروع تبلغ كلفته الإجمالية التقديرية 52 مليون يورو، تُقسّم بالتساوي بين عائلات لبنانية وسورية، وعلى مُدة 30 شهراً. ولكن «قد يسمح المدير بتحديد فترة التخفيض، وفي هذه الحال يقوم بإبلاغ مجلس إدارة العمليات على الفور»، بحسب ما ورد في الوثيقة، التي تلخص أيضاً أن تدفق التحويلات الخارجية الضخمة «يات مُستعبداً في المستقبل، (ما يعني أنه) لا بُدّ من سلبية لتوزيع الألتفة لأجل اطول. وبالتالي من الأهمية الانتقال أو التحول من شبكة أمان قصيرة

المشهد السياسي

بري لـ«الأخبار»: عدنا إلى الصفر



(يمين الموسوي)

من المساعدات لثلاثة أسباب، «أو لا مشكلة للجوء، مهما طالت، تبقى حالة مؤقتة وغير دائمة. ثانياً، وضع النازحين الاجتماعي والاقتصادي مزر وهم بحاجة إلى المساعدة، وثالثاً، لأن الجهات المانحة تستسهل دفع المال النقدي عوض القسائم أو غيره». إلا أنّ ما ينطبق على النازحين السوريين، لا يُمكن إسقاطه على العائلات اللبنانية. يوضع الخبر الاقتصادي أنّ الاقتصاديين يوصفهم البنجنان الأساسي للبلد، «بحاجة إلى خطة لمواجهة المشكلة ومحاربة الفقر، تُساعدهم في الاندماج بسوق العمل وتوظيف المال في تأهيل البنى التحتية وإقامة المشاريع

الاستثمارية، وليس تقديم مساعدات محدودة تاريخ الصلاحية». فعالمياً ما يكون لـ«برامج تسكين الألم» هذه، مهلة زمنية قصيرة نسبياً، يعتاد المرء خلالها على تلقّي المال من دون القيام بأي مجهود للحصول على مدخوله الشهري، فموت لديه الحافز الشخصي للبحث عن مخرج لأزمته الدائمة. يصف الخبير هذا الأمر «بالهروب إلى الأمام، وعدم حلّ مشكلة الفقر بشكل صحيح». المواطن حين تقطع عنه المساعدات، بعد فترة، سينتفض، ويحتج، وستكون أمام أزمة اجتماعية واقتصادية». يُحاول البعض «تبسيط» مشروع الصندوق الائتماني الأوروبي، على

أساس أنّه مُجرّد برنامج مساعدات، يزيل عن كنف الدولة «همّ» حلّ أزمة اجتماعية واقتصادية، ويُدخل بعض الأموال إلى البلاد. ولكن، من يعرف طريقة عمل المنظمات الدولية في لبنان، والغطاء الذي تستر وجهها الحقيقي به، يُدرك أنّ الخطورة القائنة الكامنة خلف المشروع سيادية بامتياز. فالجهة المُنفذة تخطّط لآزمته الدائمة. يصف الخبير هذا الأمر «بالهروب إلى الأمام، وعدم حلّ مشكلة الفقر بشكل صحيح». المواطن حين تقطع عنه المساعدات، بعد فترة، سينتفض، ويحتج، وستكون أمام أزمة اجتماعية واقتصادية». يُحاول البعض «تبسيط» مشروع الصندوق الائتماني الأوروبي، على

هذا المشروع أداة للـ«تشبيك» مع المستفيدين منه، ومحاولة الاستفادة منهم سياسياً، في المستقبل. النقطة السياسية الثانية، هي في تسويق «توطين مُطبّن» للنازحين السوريين، من خلال تأمين الموارد اللازمة لهم للبقاء في البلد المضيف شهراً إضافياً، قابلة للتجديد؛ وإعطاء النازحين «إشارة» إلى أنّ إقامتهم ستطول، وليس عليهم سوى أن يتكيفوا في أماكن نزوحهم، وأن «المجتمع الدولي» سيساعدهم على البقاء. لا يُمكن التعامل مع المشروع «ببراءة»، وصلته عن مساعي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي عرقلة عودة النازحين إلى سوريا، قبل الانتخابات الرئاسية السورية في 2021. يؤكد هذا الأمر، ما ورد في الوثيقة تحت عنوان: «المخاطر والأفترضات»، بأنّه ستُطلب إلى «الشركاء المُنفذين مُعالجة المخاطر المُحدّدة، حرصاً على الحدّ منها.

وتذكر من بينها: المعارضة السياسية على وجود اللاجئين السوريين في لبنان، عدم التزام الحكومة بتقديم مساعدة متماثلة للاجئين السوريين والفئات اللبنانية الضعيفة...».

ولكن لماذا يُصنّ الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي على تحييد الدولة عن المشروع؟ تقول مصادر رسمية لسنانة أنّ «التخبرير الذي قدّم هو أنّ هذه التجربة أسهل وأنجح من غيرها». وقد ورد أصلاً في وثيقة «الصندوق الائتماني» المكتوبة أنّه «تُشير الدلائل خلال السنوات الأخيرة، إلى أنّ البرامج القائمة على النقد هي بشكل عام طريقة أكثر فعالية للمساعدة، حيث إنها تسمح للمستفيدين بأن يخطّروا الطريقة التي تُناسبهم لتلبية حاجاتهم الخاصة بكل فعالية وكرامة».

في إحدى فقرات وثيقة الإجراءات الخاصة بالصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي، يرد أنّ الأخير «ينظر في كيفية تحقيق التكامل (حول المساعدات الاجتماعية) مع البنك الدولي». يتوافق ذلك مع معلومات تُشرّف وتُقدّر بكل ليرة تُنفق لديها. يجري التعامل مع لبنان بوصفه «ساحة سائبة»، ممنوع عليه الإطلاع على الحسابات المالية التي تُصرف فيه، يدفع ذلك إلى «الشكك» بنوايا الاتحاد الأوروبي، وإن كان

تقرير

إسرائيلك تعرقك تصدير الغاز اللبناني... هنذ الآن

يحيى دوق

مع وزراء الطاقة لكل من بلغاريا وصربيا ورومانيا، وطلبت هذه الدول أن يسمح الاتفاق المُتطور حول الأنبوب، وصول الغاز إليها. وتوضّح الصحيفة أن الاتفاق ينص على تمويل أنبوب الغاز عبر القطاع الخاص، وأن «يتحول إلى كيان خاص غير تابع لدول». التقدير، بحسب الصحيفة، أن البنك الأوروبي للتنمية قد يساهم في جزء من تمويله، مع تقدير أوروبي بأن التكلفة النهائية تصل إلى 7 مليارات دولار، فيما تُؤكّد مصادر اقتصادية أخرى، أن المبلغ قد يتجاوز ذلك، ليصل إلى 10 مليارات.

التعليقات في إسرائيل تغاضّت عن شرح موجبات الشرط الرئيسي الذي طلبت تل أبيب تضمينه الاتفاق بين الدول الأربع، حول الأنبوب الغازي. لكن كما يبدو، هي خطوة إسرائيلية استباقية من شأنها أن تمكن تل أبيب من تصعيب المنافسة المستقبلية للبنان، في حال بدأ استخراج غازه وأراد تصديره عبر شركات الكونستروم فالثات، إيني الإيطالية

وكانت الدول الأربع وقّعت بالأحرف الأولى قبل عام في قبرص، مذكرة تفاهم تقضي بمدد الأنبوب بطول 2100 كيلومتر من فلسطين إلى إيطاليا، مروراً بقبرص واليونان، وأثيرت في حينه تساؤلات حول الجدوى الاقتصادية للمشروع ربطا بكلفته العالية، إلا أن دراسة الاتحاد الأوروبي أكدت أنه يستحق العمل عليه وإنجازه.

مصادر في وزارة الطاقة الإسرائيلية، أكدت أن مندوبي الدول الأربع، باتوا في المراحل النهائية وتحديداً في دراسة المنحى القانوني والشروط النهائية لكل طرف قبل توقيعه الرسمي. وبما يشمل أيضاً الطلب الإسرائيلي، بأن أي استفاضة مستقبلية للبنجان من ربط غازه بالأنبوب، مشروطة بالاستحصال المسبق على الموافقة الإسرائيلية. في موازاة ذلك، تطلب إيطاليا أيضاً موافقتها على مدد الأنوب لاحقاً إلى فرنسا أو إسبانيا، إلا أن أرادت الدولتان استيراد الغاز عبره.

وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتس، أشار إلى أن الأنبوب يتجاوز بطبيعة الحال الدول الموقعة عليه، وتحديدأ الدول الأوروبية الأخرى المهتمّة باستيراد الغاز الإسرائيلي. بحسب شتاينتس، الموضوع ليس نظرياً وحسب، إذ سبق واجتمعنا في الأشهر الأخيرة

علم وخبر

لا استهداف للبنانيين في انفول

شهدت الأيام الأربعة الماضية انتشار الكثير من الإشاعات حول أوضاع اللبنانيين المغتربين في انفولا، لجهة الحديث عن طرد عدد كبير منهم، من دون أي مسوغ قانوني. لكن تدقيق الجهات الرسمية في الأمر أظهر أن السلطات الأنفولية اتخذت إجراءات متصلة بتجارة الأمانس، شملت عدداً كبيراً جداً من التجار، بينهم نسبة صغيرة من اللبنانيين، إضافة إلى فرنسين وبلجيكيين ووعايا دول أخرى. فمن أصل أكثر من 1100 شخص (من جنسيات مختلفة) جرى توقيفهم، لم يتجاوز عد اللبنانيين الثلاثة، إضافة إلى بلجيكي من أصل لبناني، جرى إطلاق سراحهم في يوم توقيفهم نفسه. كذلك استدعي عدد من اللبنانيين إلى التحقيق، ثم أطلق سراحهم، على رغم أن بعضهم لا يحوز إقامات شرعية. وتشير المعطيات الأولية إلى أن أسباب الإجراءات الجديدة للمخذّة هي «معركة تجارية» يخوضها الرئيس الأنغولي الجديد على انصار الرئيس السابق الذين يسيطرون على سوق الأمانس في البلاد.

المغرب يرفض منح تأشيرات لبنانيين

تمتنع السلطات المغربية، منذ اتهامها حزب الله بدعم منظمة

التقيب عن النفط والغاز في البلوكين 4 و9 اللبنانيين، إلى جانب الشركتين الفرنسية والروسية. الواضح أيضاً أن الشرط الإسرائيلي، علاوة على هدف منع وتصعب المنافسة اللاحقة، يهدف إلى تأمين أوراق قوة لايتراز لبنان وتديعه أثماناً تتعلق بالملفات الاقتصادية العالقة بين الجانبين، التي يقدر أن بمصلحة «إيني»، كبرى الشركات الإيطالية والشريكة الرئيسية في عقد

إسرائيل من استغلالها، بما يشمل ادعاءات إسرائيلية في ملكية حين جغرافي واسع غُني بالغاز والنفط، في جنوب المنطقة الاقتصادية الخاصة بلبنان، في ذلك، من غير المستبعد أن تكون إسرائيل تهدف إلى تحصيل أثمان سياسية وأمنية إلى جانب الاقتصادية، خصوصاً أنها تعان من نقص في أوراق الضغط أو فقدان قواعليتها، نظراً لعدم القدرة على فرض الإرادة الإسرائيلية على لبنان، عبر الخيارات العسكرية خسية تبعاتها جراء الخيارات العسكرية الذبية المقابلة للمقامة في لبنان.

تؤكد بعض المصادر ان التكلفة النهائية للمشروع ستصل إلى أكثر من 10 مليارات دولار

يهدف الصوا الي تأمين قوة لايتراز لبنان (رأشيف)



البوليساريو، عن منح تأشيرات الدخول للمواطنين اللبنانيين. وتذرع السلطات المغربية بضرورة صدور بيان عن السلطات اللبنانية يدين التدخل الخارجي في شؤون الدول العربية وتحديداً المغرب. علماً أن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله سبق أن نفى أي علاقة للحزب بمنظمة البوليساريو وأعلن عن ذلك بشكل رسمي، فضلاً عن أن السلطات المغربية لم تقدّم أي دليل على اتهاماتها، لا من حيث الأدلة التقنية أو من ناحية تحديد أفراد لبنانيين متورطين بأي عمل عدائي تجاه المغرب. يذكر أن الاستخبارات الأميركية وبالتعاون مع الاستخبارات المغربية، سبق أن اختطفت المواطن اللبناني قاسم تاج الدين العام الماضي، من مطار محمد الخامس في مدينة الدار البيضاء، التي مر بها كمحطة عبور أثناء عودته إلى بيروت.

خليك يملك عوناً

كلّف الرئيس ميشال عون الوزيرين علي حسن خليل وجبران باسيل بتسليم رؤساء الدول العربية دعوات للمشاركة في القمة الاقتصادية العربية التي من المقرّر أن تعقد في بيروت في كانون الثاني من العام الجديد، على أن يقوم خليل بزيارة دول المغرب العربي لتسليم الدعوات فيما يقوم باسيل بدعوة الأردن ومصر ودول خليجية.